



الأيديولوجية او الدين

پدیدآورده (ها) : حسن حنفی

فلسفه و کلام :: الفكر المعاصر :: اکتوبر 1968 - العدد 44

از 79 تا 91

آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/633652>

دانلود شده توسط : ابوالحسین حیدری

تاریخ دانلود : 24/11/1397

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

www.noormags.ir

اولاد الدين واليهود واليهود

مناقشة لكتاب ماكسيم رودنسون
عن « الاسلام والراسمالية »

للدكتور حسن حنفي



من هو ماكسيم رودنسون ؟

ماكسيم رودنسون عالم اجتماع ومستشرق ، ولد في باريس سنة ١٩١٥ وأتم دراسته فيها ، ثم رحل الى الشرق الأوسط ، وأقام هناك سبع سنوات كاستاذ ثم كمتفش في مصلحة الآثار ببيروت . أصبح مشرفا على الأبحاث بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بالسربون L'Ecole pratique des Hautes Etudes وهو يقوم الآن بتدريس اللغة الحبشية القديمة واللغة القديمة لجنوب شبه الجزيرة العربية (اللغة الحميرية) بجانب محاضراته عن اتنولوجيا الشرق الأوسط .

وهو ماركسي متاهض للاستعمار اشرف على تحرير مجلة « الشرق الأوسط » ، وله مقالات عديدة عن الشرق المعاصر وفي الدراسات الاسلامية عن التاريخ الحضاري والانتولوجي للعالم الاسلامي ، وكذلك عن تاريخ افريقيا وعلم اللغات وعلم الاجتماع .

وأهم مؤلفاته هي :

(١) تلك آثارنا ، العمل الاثري لفرنسا في الشرق ، دار المشوف ، بيروت سنة ١٩٤٣ .

(٢) L'Arabie avant l'Islam (شبه الجزيرة

العربية قبل الاسلام)

in Encyclopédie de la Pleiade, Histoire Universelle, Tome II, Paris, 1957.

(٣) Mohammed (محمد) ، Club Français du

livre, Paris 1961,

(٤) La Lune chez les Arabes et dans l'Islam

(القمر عند العرب وفي الاسلام) in la Lune mythes

et rites, Paris 1962.

(٥) Les Semites et l'Alphabet, les Ecritures

sud-arabiques et éthiopiennes, (الساميون والأبجدية)

in L' Ecriture et la Psychologie des peuples, Paris,

1963.

(٦) Le Monde Islamique et l'extension de

(العالم الاسلامي وانتشار الكتابة العربية) l'écriture

arabe in l'écriture et la psychologie des peuples,

Paris 1963.

وهناك كتابان آخران تحت الطبع وهما :

(٧) ملخص اتنولوجيا الشرق الأوسط)

Précis d'éthnologie du Proche-Orient

Islam et Marxisme

(٨) (الاسلام والماركسية) .



مجموعة من المبادئ والمقائد والنظم، بل يراه موجودا بالفعل متحققا بين المسلمين، ومؤثرا في حياتهم، أي أنه يدرس الإسلام على الطبيعة لا في الكتاب فحسب. وماكسيم رودنسون من هذه الفئة، يزيد عليها أنه عالم اجتماع أولا وماركسي ثانيا مما أهله لدراسة الإسلام والمجتمع الإسلامي، وبوجه خاص نظامه الاقتصادي، وبوجه اخص الصلة بين الإسلام كدين والراسمالية كنظام. وفي نفس الوقت يباب على الباحث القاء بئمة ما يحدث في التاريخ على عاتق الدين، وكان الدين مسئول مسئولية مباشرة عن كل ما يحدث في حياة من يمتثلونه: فالإسلام في رأيه مسئول عن قدرية المسلمين وتآلفهم وضعفهم... الخ.

لذلك تحتاج الظاهرة الدينية

الى منهج مزدوج، يدرسها من حيث وجودها في التاريخ، وتحققها بالفعل في بيئة أو مجتمع أو حضارة. وفي نفس الوقت يدرسها من حيث معياريتها واستقلالها عن التاريخ، خاصة وأنها تعبير عن الوحي المعطى من قبل. فان كان المؤلف قد استطاع بمهارة أن يدرس الظاهرة الدينية بمنهج اجتماعي، إلا أنه اغفل كلية دراستها بمنهج معياري. وهذا يرجع بطبيعة الحال الى عدم إيمان المستشرقين بالوحي الإسلامي، ويتضح ذلك في تكرار بعض الجبارات الدالة مثل «مؤلف القرآن» ص ٢١ أو ارتباط تفكير محمد (رسول الله) بتاريخه الشخصي، أو بالظروف الاجتماعية السابقة، أو بالظروف الاجتماعية (ص ١٩٧)، أو أن نجاحه يرجع الى قدرته الفائقة على التكيف، أو أن الدافع الوحيد لفتح البلاد كان الدافع السياسي الاقتصادي... الخ.

٢ - جمع المؤلف في شخصيته كباحث جوانب عدة، فهو عالم الاجتماع واللغة والحضارة والتاريخ، أي أنه عالم الإنسان وفي نفس الوقت هو الماركسي الذي يطبق المنهج الاجتماعي الاقتصادي في أبحاثه،

جديدا من دراسات مشاكل العالم الثالث الذي أصبح موضوع الجميع، بين مدافع عنه ومهاجم له، وكلاهما خطيب غارق فيما يسميه رودنسون «صوفية العالم الثالث» (ص ٧)، أي أنه يعطى دراسة علمية لاحدى مشاكل العالم الثالث، الا وهي الصلة بين الأيديولوجية والدين. وقد جعل المؤلف دراسته ملتزمة تحارب بعض جوانب التفكير الأسطوري عند المسلمين (ص ١٠)، وتدعوهم الى التفكير العلمي في مجال الدراسات الإنسانية، والدين أحد موضوعاتها. فما زال الدين أهم عوامل التحريك عند الفلاحين الذين يكونون غالبية العالم الإسلامي، أي أن فهم الدين هو في نفس الوقت فهم لمصير المسلمين ولشعوب المنطقة (ص ٧).

ولا يدرس الباحث - وهو أوربي - ظاهرة الدين بروح من التعالي أو التمسب أو الاستعمار كما هو الحال في كثير من الأحيان في دراسات المستشرقين خاصة في القرن الماضي، بل يدرسه كصديق يود مساعدة المسلمين على تفهم حاضرهم، وكأنه أحد مثقفهم، خاصة وقد عاش بينهم، ودافع عن قضاياهم، فهو إذن نموذج لفكر أوربي معاصر، استطاع أن يتحرر من بعض الموانع والعقبات الدينية والأسطورية والتاريخية التي كانت تمنعه من حرية البحث والتفكير (ص ٧). ولنتحدث الآن عن منهج المؤلف - المنهج الاجتماعي الاقتصادي - وعن موضوعه وهو الصلة بين الأيديولوجية والدين.

أولا: بعض المفارقات المنهجية العامة:

١ - من أهم ما يلاحظه المحقق لأبحاث المستشرقين ربطها بين الإسلام والمسلمين، بين الدين والحضارة، بين العقيدة والتاريخ. فالمستشرق لا يرى الإسلام مجردا، مما نراه نحن في كثير من الأحيان بالتجانس الى مبادئه وهروبنا من واقع المسلمين،

Maxime Rodinson : Islam et Capitalisme, Ed. du Seuil, Paris 66.

ماكسيم رودنسون، أستاذ اللغات السامية (الحميرية والحبشية) بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بالبرون، عالم اجتماع ولغة وفيلسوف، صديق للعرب، ومدافع عن قضاياهم الوطنية، ويكون مع جاك برك جمعية فرنسية عربية للدفاع عن القضايا القومية العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين. ومع أنه من أصل يهودي، إلا أنه عالم منصف، كثيرا ما رد على ادعاءات الصهيونية في فلسطين، وعلى تشويههم للتاريخ السامي، ورفعهم للعصر اليهودي على حساب العرب. وقد كتب المؤلف هذه الدراسات الممتازة لأصدقائه العرب، ليعرض لهم ما يستطيعون أن يجدوا فيه إحدى مقومات نهضتهم ونصرهم في المستقبل، ويخاطب في نفس الوقت المجتمع الأوربي، ليعطيه نوعا

ثانياً : بعض مظاهر التجديد في التفكير الماركسي :

١ - وما يزيد في أهمية الموضوع تعرضه لأحد أحكام ماركس المشهورة على الدين بأنه « أفيون الشعب » . وقد انتهى ماركس الى هذا الحكم بعد دراساته للمجتمعات الأوروبية في العصر الوسيط التي استغل فيها الدين بالفعل في عصر الاقطاع لصالح رجال الدين والنبلاء وهذا أشهر من أن يعرف به .
و دراسة ماكسيم رودنسون إحدى المحاولات الجديدة لاعادة التفكير في قضايا الدين وصلته بالأيديولوجية خاصة بعد أن تطور التفكير الماركسي في هذه القضية وغير أحكامه فيها نظرا للمعطيات التاريخية والاجتماعية الجديدة التي ظهرت بعد ماركس ، أعنى دخول الدين بالفعل مجال الثورة ، حتى أصبح من أهم الدوافع عليها ، وارتباط الله بالأرض ، والدين بالتحضر ، كما حدث بالفعل في ثورة الجزائر ، وفي الثورات الأفريقية في كينيا وأوغندا ، وكما يحدث الآن في فيتنام وانضمام البوذيين الى جبهة التحرير ودخولهم كمناصر من عناصر المقاومة للاستعمار الأمريكي وللحكم العميل في الجنوب .

٢ - يريد المؤلف تطبيق روح الماركسية أكثر من تطبيقه للنظريات الماركسية . وروح الماركسية تركز أساسا على الالتزام بالواقع وتفسيره بفروض لا تتعدى حدوده ، ولهذا يرفض المؤلف تجميع الوقائع الجزئية بلا تفسير ، كما يرفض وضع الفروض النظرية الفضفاسة .
صحيح ان الاتجاه الماركسي في البحث هو الالتزام بالتفكير الموضوعي بالاعتماد على البحث الاجتماعي التاريخي (ص ١٢) ولكن لا بد أن يتم ذلك بروح البحث الحر بصرف النظر عن المذاهب الماركسية للماركسيين والتمركسين وأنصاف الماركسيين ومدعى الماركسية في اليسار الأوربي وفي العالم الثالث ، فهناك عشرات المذاهب الماركسية

هو تاريخ بنى اسرائيل ، ولا فرق بين الانجيل وتاريخ المجتمع المسيحي الاول ، فالانجيل وليد المجتمع المسيحي الاول . تحول الاسلام اذن في تاريخ الديانات المقارن الى مجموعة من العقائد والطقوس والعبادات تدور حول الالهية ، والاسلام بطبيعته يقوم أساسا على الاعتراف بالناس وبحياتهم ومصالحهم اولا . لذلك كثيرا ما أسقط المؤلف من حساباته الجوانب الاجتماعية والنظم الاقتصادية في الاسلام بارجاعها الى اصول لاهوتية اخلاقية عن قصد ليبين ان الاسلام - مهما قيل في اتجاهاته العلمية - دين أولا وأخرا كباقي الأديان ، محوره الالهية ، فالزكاة احسان مع أنها جزء من النظام الاقتصادي في الاسلام ، والربا محرم لأسباب خلقية مع أن هذا التحريم جزء أيضا من النظام الاقتصادي في الاسلام . تصور المؤلف الاسلام في نطاق ضيق حتى يفسح المجال للأيديولوجية التي ينادى بها والتي يراها الوحيدة القادرة على اعطاء نظام اقتصادي متكامل .

٣ - يعتمد الكتاب على كثير من المراجع المباشرة وغير المباشرة حتى ليعد الكتاب مرجعا لتاريخ الاسلام المعاصر ، إلا أن الباحث يعتمد أيضا على كثير من المناقشات الشخصية التي دارت بينه وبين بعض الباحثين من زملائه وطلبته العرب وغير العرب وكذلك مع بعض الصحفيين مثل جان لاكوتير كما يعترف بذلك في المقدمة (ص ١٧) . لذلك غلب على الكتاب اسلوب المناقشة وطابع التفكير الشخصي ، كما انه وقع في بعض العموميات المعروفة والقضايا المشهورة عن الاسلام ، والتقدم ، والربا ، والقضاء والقدر . الخ .
التي جعلت من الكتاب ا شبه بالمقالات الصحفية المكتوبة للجمهور العريض خاصة اذا علمنا أن الكتاب في صورته الاولى كان مقالا صحفيا في عشرين صفحة ثم أصبح كتابا في ثلثمائة صفحة .

معتمدا على تحليلات ماركس . وهو المستشرق الذي يدرس تاريخ الاسلام وحضارته كعالم ماركسي . ولكن المؤلف لم يستطع أن يبرز هذه الجوانب الثلاثة في وحدة منهجية واحدة ، فيتحدث مرة بأسلوب العالم ، ومرة بأيديولوجية الماركسي ، ومرة ثالثة كما يتحدث المستشرق ، لذلك جاءت الفصول متفرقة متعددة الاساليب وكأنها مقالات متفرقة جمعها كتاب واحد . فالفصل الثاني مثلا « تعاليم الاسلام » دراسة عن مبادئ الاسلام كما يعرفها القرآن الكريم والسنة ، وعن المثل الأعلى الاجتماعي في الاسلام ، يقوم بها مستشرق متخصص ، وهذا الفصل يأتي بعد الفصل الاول عن تعريف الراسمالية ويكتبه ماركسي حر . والفصل الرابع دراسة عن الأيديولوجية القرآنية وعن التفكير الاسلامي كما هو الحال في الفصل الثاني . والفصل السادس مخصص لتوجيه الاسلام لاقتصاديات المسلمين ، وفي نفس الوقت يتحدث عن آخر التطورات في التفكير الماركسي المعاصر ، ثم يعود أخيرا لدراسة الصلة بين الاسلام والاشتراكية وكيف يكون المجتمع اسلاميا واشتراكيا في نفس الوقت . هذا التجاوز بين الفصول ذات الموضوعات المتعارضة هو الذي منع من ايجاد وحدة فكرية ومنهجية للكتاب .

٣ - يتعرض المؤلف لبعض قضايا تاريخ الأديان المقارن ، فيدرس الاسلام كما يدرس المسيحية واليهودية وديانات الهند والصين واليابان ، ويعتمد في ذلك على دراسات علماء تاريخ الأديان مثل مرسنا الياد في دراساته عن الطقوس الدينية (ص ٢١٢ - ٢٢٢) ناسيا نوعية الدين الاسلامي الذي يفرق بين الاسلام كما هو موجود في الكتاب وتاريخ الاسلام كما هو موجود عند المسلمين في حضارتهم ، وهي التفرقة التي يعسر العثور عليها في الديانات الأخرى . فلا فرق بين العهد القديم وتاريخ بنى اسرائيل ، فالعهد القديم

بل الوفاء ! لقد قال ماركس أشياء كثيرة يستطيع كل ماركسي أن يفرها حب هواه « ولن يعدم الشيطان نفسه نصا في الكتاب المقدس يفسره حسب هواه » .

بهذه الروح الحرة لا يتهم المؤلف الماركسيين بالخروج على ماركس بل يتهم نفسه هو بذلك ، فرفض الماركسية المذهبية الرسمية القائمة le marxisme institutionnel

كما رفضها سارتر من قبل ، وهي التي تفرض على الواقع بعض المتطلبات الثابتة والمفاهيم الملتزمة مما يضر الفكر نفسه ، إذ لا يمكن التصحية بحسرية التفكير في سبيل الالتزام بمبدأ أو الارتباط ببيئة . ومن ناحية أخرى يرفض المؤلف أيضا الماركسية العملية le marxisme

pragmatique التي تقصر الماركسية على النشاط الاجتماعي والسياسي دون أي أساس نظري . هناك إذن خطآن يقع فيهما الماركسيون : القطعية أو المذهبية التي يقوم بها الموظف الأيديولوجي من ناحية ، والعملية البرجماتية المحضنة التي لا تبنى إلا المصلحة المباشرة (ص ١٢ - ١٣) ، الخطأ الأول سيطرة النظر على العمل والخطأ الثاني سيطرة العمل على النظر . وهذا يذكرنا بما رفضه كانط من قبل : قطعية فولف من ناحية التي ترفض الحس والمالم الواقع ولا تعتمد إلا على تركيب المفاهيم والتصورات ، وشك هيوم من ناحية أخرى الذي لا يمتثل إلا بالحس وينكر كل نظر سابق على التجربة . وهذان الخطآن هما الواقعان الحقيقيان لكل حركة تجديد ترمي أساسا إلى تحديد الصلة بين العام والخاص ، بين المطلق والنسبي بين الكلي والجزئي ، بين الأبدى والزمانى ... الخ . وهي مشكلة فلسفية إنسانية عامة تظهر في المنطق وفي الدين وفي السياسة ، بل إن بعض التغيرات التي طرأت على المسكر الاشتراكي في العقود الأخيرة تخضع لهذا القانون : كيف يمكن

الانتساب إلى الماركسية وهي الأيديولوجية الشاملة وفي نفس الوقت المحافظة على الشخصية القومية للشعوب ؟ كيف يمكن اعتناق الأيديولوجية العامة التي تحدد أنماط التفكير وفي نفس الوقت الاحتفاظ بروح البحث الحسري المستقل ؟ وتعبير آخر ، تكمن المشكلة في الصلة بين الاشتراكية التي تعبر عن العام والديموقراطية التي تعبر عن الخاص .

(٣) ولا ينتسب المؤلف إلى الماركسية الفلسفية الدائمة الصيت في فرنسا التي ساهم فيها سارتر وجارودي ولونفر وشاتليه وغيرهم لأنه لا يمكن استنباط الواقع الخاصة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي من النظريات الفلسفية ، ماركسية كانت أو غير ماركسية . إن الماركسية لا وجود لها ، بل توجد أفكار ماركسية بعضها فلسفي والآخر اجتماعي أو أيديولوجي . الخ (ص ١٥) والماركسية التي يتبعها المؤلف هي نظريات ماركس في الاقتصاد والسياسة التي تتركز على العلم ، كما يعتمد على الأيديولوجية الماركسية وهي مجموعة القيم التي عرضها ماركس ، أو كما يقول كارل مانهايم K. Mannheim الأيديولوجية الليبرالية الإنسانية في القرن الثامن عشر ، التي تستمد أصولها من التراث الخلقى الفلسفي والتراث الديني ، أي أنها الأيديولوجية التي تعطي أولوية مطلقة للقيم الوطنية والاجتماعية بما فيها القيم الدينية .

(٤) ويرفض روندسون كل صور الرومانتيكية الجديدة في التفكير الماركسي ، التي تعطي من شأن الإنسان ودوره في التاريخ أو التي تعطي الأولوية للأفكار على حساب الظروف وتطور المجتمعات ، ويسمى هذه الرومانتيكية اللاادارية agnosticism التي تفضل أسس الماركسية نفسها وتفرق فيما يفرق كل إنسان من أدوار البطولة في التاريخ ، خاصة بعد أن

أصبح جيفارا وماونسي تونج ودوبريه وكاسترو وهوشي منه نماذج الشباب . إن الماركسية تبنى الدور المحدود لعلماء الرجال من توجيه حركات الشعوب (ص ٢٠٤) . ولقد أراد سارتر أخيرا من نقد العقل الجدلي أن يبين أهمية التحليل النفسي للفرد مع التحليل الاجتماعي للتاريخ . إن الإنسان في التفكير الماركسي ليس هو الفرد بل يتضمن عددا من المقاطع النفسية والاجتماعية والتاريخية إن أنه حزمة من الخطوط المتقابلة . إن فاعلية الأفكار في تعبئة الجماهير لا يمكن إنكارها بل يمكن تقسيم الأفكار إلى أفكار تعبئة الجماهير وأخرى لا تعبئة الجماهير . ويرى المؤلف أن الأفكار الدينية من هذا النوع الأخير التي لا تعبئة الجماهير والتي تعبر عن مواقف اجتماعية متشابهة في صورة أسطورة أرتقوس .

(٥) يناقش المؤلف إحدى نظريات الفيلسوف الماركسي المعاصر جارودي التي تربط بين التفكير اللاهوتي والتنظيم الطبقي في كل دين . فمراتب الملائكة أو التدرج السماوي يقول دينيز Denis l'Aréopagite كما الأريواجي مفكر العصر الوسيط هي نفسها التركيب الطبقي للمصور الوسيط ، فكلاهما له نفس البناء ، وهو التركيب الطبقي ، سواء في الفكر هو واضح في اللاهوت أو في الواقع كما هو واضح في المجتمع الطبقي (عامة) ، كهنة أمراء) . وقد ظهر ذلك أيضا في نظرية الفيض عند الفارابي وفي ترتيب العقول العشرة التي تدبر الأفلاك العشرة ثم في ترتيب النفوس (عاقلة) حيوانية ، نباتية) أو في ترتيب العناصر الأربعة (هواء نار ماء تراب) وتطبيقها مع نظريته السياسية في ترتيب طبقات المجتمع من الحاكي حتى الدهماء مارا بطبقات الأمراء والجنود والعمال والفلاحين . ويقول الفارابي نفسه : سواء قلت الله أو الحاكم أو الملك أو الفيلسوف أو القائد فإني أقول نفس الشيء . ولكن أيهما أسبق

على الآخرة ، الترتيب اللاهوتي أم التركيب الطبقي ؟ أيهما العلة وأيها المعلول ؟ مهما تكن الإجابة على هذا السؤال يكفينا أن نعلم أنه لا يوجد لاهوت في ذاته Théologie en-soi بل يوجد لاهوت للمجتمع theologie pour la société

(٦) ويناقش المؤلف أيضا محاولة الفيلسوف الشاب المأسوف على حياته لوسيان سيباج L. Sebag لتجديد التفكير الماركسي بأخر صيحات النظريات في العلوم الانسانية وهي البنائية وذلك في كتابه الماركسية والبنائية Marxisme et Structuralisme فقد أراد سيباج أن يجعل أنماط الانتاج التي حللها ماركس بدراساته الاقتصادية السياسية أبنية ذهنية خالصة صادرة من الضمور (ص ٢٠٠) ويرى رودنسون أن سيباج قد أثبت البنائية على حساب الماركسية وأنه وقع في البنائية الشاملة وجعل النظم الاقتصادية معاني لا محاولات موجودة بالفعل . رفض رودنسون هذا الاتجاه الذي يريد استنباط جميع النظم الاجتماعية من ابنية عامسة في الذهن البشري ، حتى لا تصبح الماركسية فينومينولوجيا وتعود الفينومينولوجيا الى كانط في تحليله لقولات الدهن . لا توجد ابنية للانسان المنتج او للانسان الاكل او للانسان المفكر هناك مجموعة من الانشطة تتحقق على مستوى الفعل . ان الانسان المنتج هو الانسان المفكر لا العكس وهكذا يظل رودنسون ماركسيا وسيباج بنائيا .

(٧) تعتبر دراسة ماكسيم رودنسون محاولة تالية لمحاولة أخرى سبقتها قام بها ماكس فيبر Max Weber رائد هذا النوع من الدراسات في الصلة بين الايديولوجية والدين ، ويشير رودنسون اليها كثيرا بل يعتبر محاولته الخاصة مكملة لمحاولة فيبر . لقد درس فيبر الصلة بين البروتستانتية والراسمالية (كما فعل رودنسون مع الاسلام والراسمالية) في دراسته المشهورة « الأخلاق البروتستانتية وروح الراسمالية »

L'Ethique protestante et l'esprit du Capitalisme

وانتهى منها الى أن الأخلاق البروتستانتية من دعوة للفكر الحر والفردية والصلوة المباشرة بين الانسان والعالم هي السبب في نشأة الراسمالية الغربية بالاضافة الى ما يمتاز به الغرب من قدرة على التنظير العقلي الذي تتمتع عليه الراسمالية في الانتاج والتسويق (ص ٢١٧) . أما رودنسون فانه يقف على الطرف المقابل ويرى أن الطائفية في الأديان ترجع أساسا الى عوامل اجتماعية تحكم التركيب الطبقي للمجتمع (ص ٢١٦) . فان كان صحيحا نشأة الراسمالية في البلاد البروتستانتية قبل نشأتها في البلاد الكاثوليكية - كما يقول ماكس فيبر - فصحيح ايضا - وهذا ما يؤكد رودنسون - أن الراسمالية لا تنشأ من قراءة الأناجيل ومؤلفات لوتر وكالفن . وينتهي رودنسون الى أن الدين لا يؤثر في كثير أو في قليل في الأوضاع الاقتصادية .

ثالثا : وضع المشكلة : هل هناك صلة بين الاسلام والقطاع الراسمالي ؟

يخصص المؤلف الفصل الاول (ص ١٩ - ٢٨) لوضع المشكلة ويتساءل : ما هو وضع العالم الاسلامي في التصنيف العام لنظريات الانتاج وتوزيع الثروات ؟ هل يساعد العالم الاسلامي كنموذج اقتصادي في فهم تطور هذه النظريات وتولد بعضها عن البعض الآخر ؟ ما هي العوامل التي ساعدت على هذا التطور ؟ ما هي الصلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الحضارية العامة ، وخاصة عوامل الايديولوجية ، وبوجه أخص عامل الدين ؟ (ص ٨) المشكلة اذن هي ما عبر عنها عنوان الكتاب « الاسلام والراسمالية » أي الصلة بين الاسلام كدين والراسمالية كنظام .

هناك رأيان : الاول أن الاسلام لا يرفض النظم الاقتصادية التقدمية بدعوتها للعدالة الاجتماعية ، وهذا

هو رأى المصلحين ، والثاني أن الاسلام لا يمنع اقامة نظام رأسمالي وهذا رأى بعض المفسرين البرجوازيين وبعض الاقتصاديين الغربيين . وكلا الرأيين خطابي لا يعتمد على دراسة علمية أو تحليل موضوعي للمشكلة . فالرأي الاول دعوة اصلاحيه والرأي الثاني تأكيد للمصلحة الشخصية أو لمصلحة الاستعمار .

وفي الفصل الثاني (ص ٢٩ - ٤٤) يعرض المؤلف لمبادئ الاسلام ليرى اذا كانت هذه المبادئ تحل قيام الراسمالية أم تعوقها ، أم هي محايدة في تنظيم النشاط الاقتصادي .

يرى المؤلف أولا أن القرآن لا يعارض الملكية وهذا حكم سريع لأن القرآن لا يعرف الملكية بل يعرف الاستخلاف : « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٥٧ : ٧) . والاستخلاف لا يكون على المال فقط بل على الأرض كلها ، فالمال وديعة لدى الانسان وأمانة عنده استخلفه الله عليه فان لم يحفظ الوديعة أعطيت لغيره واستخلف الله سواه : « وعدا الله الذين آمنسوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض » (٧ : ١٢٩) او : « ان يشأ يذهبكم ويستخلف من بعدكم ما يشاء » (٦ : ١٣٣) . وقد ذكر لفظ الملكية في القرآن حوالي مائة وعشرين مرة ولم يرد مطلقا بمعنى الملكية الخاصة بل بمعنى الملكية المنقوية ، فهناك ملك اليمين (حوالي ١٥ مرة) مثل : « فان خفتنم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايمانكم » (٤ : ٣) بمعنى رعاية الانسان والمحافظة عليه وهناك ملك المفتاح « أو ما ملكتنم مفتاحه » (٢٤ : ٦١) بمعنى الائتمسان ، وهناك ملك النفس (٣ مرات) بمعنى القدرة على الفعل لا ملكية الشيء (حوالي ٢٧ مرة) مثل : « قل لا املك لنفسي نفسا ولا ضرا الا ما شاء الله » (٧ : ١٨٨) وهناك ملك خزائن رحمة الله : « قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا

لامسكتهم خشية الإنفاق « (١٧ : ١٠٠) وهو ملك معنوي في صيغة التهكم ، وهناك ملك النبوة ، وهو الملك الذي وهبه الله للأنبياء (حوالى ٨ مرات) مثل : « وآتاه الله الملك والحكمة » (٢ : ٢٥١) ، وهناك ملك السموات والأرض (حوالى ٤٠ مرة !) وهو ملك الله مثل : « ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض » (٢ : ١٠٧) ، والله هو الملك وحده : « قل اللهم مالك الملك ، تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء » (٣ : ٢٦) وكثيرا ما ورد لفظ الملك في صيغة التهكم مثل : « انى وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء » (٢٧ : ٢٣) أو في صيغة الرفض مثل : « قالوا انى يكون له الملك علينا ونحن احق بالملك منه » (٢ : ٢٤٧) (١) وبهذا المعنى يجب فهم السنة والتاريخ ، وهناك من الوقائع في عصر الصحافة ما يؤيد هذا الفهم لنصوص الكتاب ، فقد

الغنى عمر الملكية عام الفئوح ومنعها المقاتلين حتى لا يستكينوا للأرض ويتركوا الفئح ، وقد افاضت كتب الشريعة في حق الحاكم في سلب الملكية المستغلة وفي شيوعة المرافق العامة كالماء والكلا والنار فليس صحيحا اذن كما يقول المؤلف أن القرآن لم يتحدث عن الملكية العامة لوسائل الانتاج . (ص ٣١ - ٣٣) لأن الشريعة تقرر الملكية العامة لوسائل الانتاج . وان أردنا الاحتكام الى اللغة لوجدنا أن لفظ الملك ليس اسما بل اسم موصول « ما » وحرف الجر « ل . ل . » وبالتالي فهو لا يشير الى شيء بل يدل على علاقة ، وبلغة فلسفية معاصرة تقول ان الانسان في نطاق الوجود لا في نطاق الملكية .

ويحتج المؤلف ايضا على اعتراف القرآن بالملكية بان القرآن قد نظم المراث وهذا ايضا حكم سريع فقد ورد لفظ « المراث » أو « الارث » في القرآن حوالى ٣٥ مرة ولم يرد

مرة واحدة بمعنى الارث الشخصى بل بمعنى ميراث النبوة اى ميراث العلم والحكمة (حوالى ٣ مرات) مثل : « وورث سليمان داود » (٢٧ : ١٦) أو « يرثنى ويرث من آل يعقوب » (١٩ : ٦) ، أو بمعنى ميراث الكتاب (حوالى ٣ مرات) مثل : « فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب » (٧ : ١٦٩) ، أو بمعنى ميراث الأرض (حوالى ٧ مرات) مثل : « ان الأرض يرثها عبادى الصالحون » (٢١ : ١٠٥) ، أو بمعنى ميراث الجنة (حوالى ٤ مرات) مثل : « الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون » (٢٣ : ١١) أو : « تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقيا » (١٩ : ٦٣) . والله هو الوارث الاول والاخير كما انه المالك الحق ، وقد ورد هذا المعنى كثيرا (حوالى ٦ مرات) مثل : « انا نحن نرث الأرض ومن عليها والينا يرجعون » (١٩ : ٤٠) أو : « وانا لنحن نحى ونميت ونحن الوارثون » (١٥ : ٢٣) ، أو : « رب لا تذرني فردا وانت خير الوارثين » (٢١ : ٨٩) ، أو : « وكنا نحن الوارثين » (٢٨ : ٥٨) ، أو : « وله ميراث السموات والأرض » (٣ : ١٨٠ ، ٥٨ : ١٠) . والله هو الذى يورث وهو الذى يستخلف : « واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم » (٢٧ : ٣٣) أو : « واورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون بشاىق الأرض ومغاربها » (٧ : ١٣٧) ، أو : « ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا » (٢٥ : ٣٢) أو : « واورثناها قوما آخرين » (٦٤ : ٢٨) ، أو : « ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده » (٧ : ١٢٨) . اما آية الميراث الشهورة (٤ :) التى تضع قواعد الارث فهى آية شرطية تظهر فيها اداة الشرط ان (حوالى ٩ مرات) اى انها حالات قد تحدث ولكنها لا تحدث بالضرورة فاذا تذكرنا ان الاسلام يمنع تكديس الاموال وكنزها ويوصى ببرايتها وباستثمارها يستحيل على المسلم أن يترك وراه شيئا سوى العمل الصالح والذكرى الطيبة . والرسول لم يترك



ج . بيرك

وراءه شيئاً الا من درع مرهون ليهودي . وقد عبر الصوفية عن ذلك بتكيزهم على أن الانسان في هذا العالم ان هو الا عابر طريق على راحلة . وأخيراً اذا حللنا آية الميراث نجد الآتي :

(١) ان الوصية ليست بالشيء فقط بل بالدين وبالتضحية وبالفعل وبالعواطف .

(٢) يمكن توريث آخرين غير الأقرباء ويمكن كتابة الوصية للمصلحة العامة .

(٣) وفاء الدين بالوصية والانسان مدين دائماً .

(٤) نصيب الرجل ضعف نصيب المرأة يدل على أن الغاية من المال الاستثمار .

واعتراف القرآن بالأجر وبقيمته لا يدل - كما يحاول المؤلف أن يقرب للذهان - على أية صورة من صور الرأسمالية (ص ٢١) بل يدل على قيمة العمل وأن العمل هو المصدر الوحيد للكسب ، كما توحى كل الأحاديث التي تنمى على اعطاء العامل أجره قبل أن يجف عرقه على أن الجهد هو المصدر الوحيد للكسب ، وأن المال لا يولد المال من تلقاء نفسه كما هو الحال في النظام الرأسمالي أو في الربا ، فالأجر لا يدل بالضرورة على النظام الرأسمالي بل يفيد ضده ، واستشهاد المؤلف بآية موسى : « قالت احدهما ياأبى استاجرهم ، ان خير من استاجرت القوى الأمين » (٢٨ : ٦) فقد وردت الآية في قصص الأنبياء تحكى أحوال بنى اسرائيل ، كما أن موسى لم يكن أجيراً فقط بل أصبح زوجاً ، كما أن العمل الذي قام به عمل مرغوب فيه حتى ان موسى قد تطوع بزيادة ساعات العمل « فان أتهمت عشراً فمن عندك » ، وهو عمل شاق « وما أريد ان أشقى عليك » ، وليس هذا هو الحال في وضع العامل في النظام الرأسمالي . وفي حكاية موسى والخضر عليه السلام كان اتخاذ الأجر ظاهراً وليس حقيقة « فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض فاقامه قال

لو شئت لا تخذت عليه اجرا » (١٨ : ٧٧) والرسول نفسه لا يأخذ أجراً على رسالته : « اتبعوا من لا يسألكم اجرا » (٣٦ : ٢١ ، ٥٢ : ٤٠) وليس معنى هذا أن علاقة الرسول بالناس علاقة تاجر . واستعمال الاسلام لغة البيع والشراء لتحديد الصلة بين الانسان والله لا يدل على تحييد القرآن للتجارة ، ولا يعنى أيضاً انكار القرآن للتلاعب بالموازين ورفضه للفن على تصوره للعلاقات بين الناس على أنها تجارة ، بل يستعمل القرآن لغة المجاز والتشبيه ويدعو الى الصدق في التعامل .

ويرى المؤلف أن القرآن لا ينقد التفاوت في الرزق ويكتفى بلوم الأغنياء ويقلل من شأن الفنى يوم القيامة ، وهذه كلها أحكام سريعة على القرآن (ص ٢١) ، ويستشهد بآيات لا تفيد ما يقصد اليه . فمثلاً نجد أن آية « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضهم على بعض » (٤ : ٢٢) لا تفيد التفضيل في المال خاصة وأن هناك آية « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » وقد نزلت الآية الأولى عندما طلبت نساء رسول الله أن تفزوا كما يفزوا الرجال أى أن التفضيل في الجهاد لا في المال . (١) الواحدى : (أسباب النزول ص ٨٥) وانكار القرآن على الأغنياء غناهم « وقالوا نحن أكثر أموالاً وأولاداً » (٢٤ : ٢٤) ليس مبدأ خلقياً فحسب كما هو الحال في جميع الأديان بل جزء من نظام اقتصادى عام يمنع الاحتكار واستغلال الثروات « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (٥٩ : ٧) .

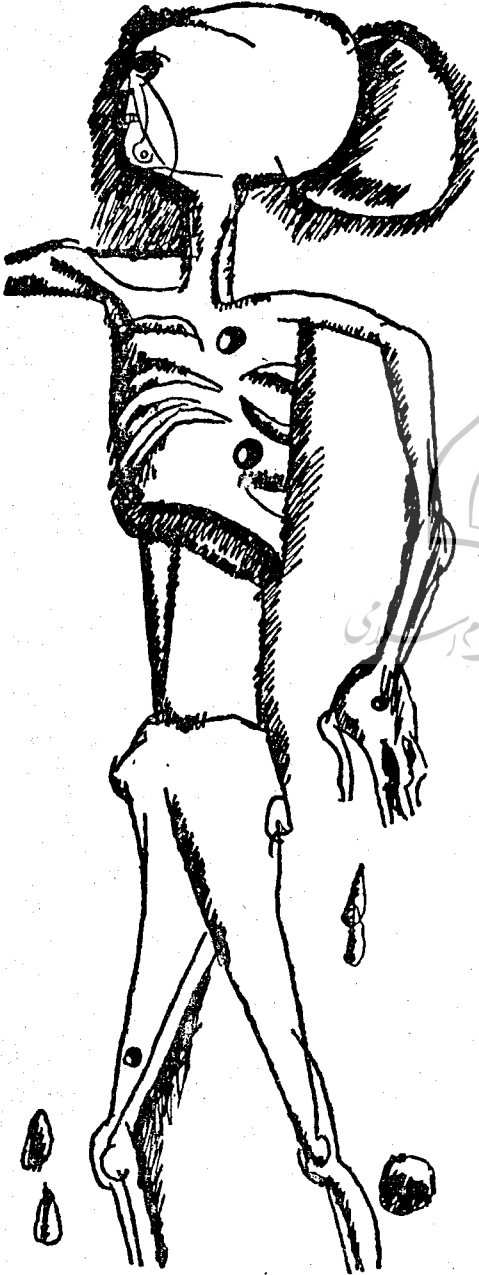
والزكاة ليست عملاً أخلاقياً فحسب كما يدعى المؤلف (كل عمل مرتبط بالنية في الاسلام) بل هو اشعار بضرورة استثمار المال المختزن وبحق الآخرين فيه .

وتحريم الربا ليس عملاً أخلاقياً فحسب وليس مجرد منع للفائدة بل يقوم على أساس اقتصادى وهو أن المال لا يولد المال ، بل العمل يولد المال ، فالمال وظيفة لا صاحب له .

ويمكن لبيت المال العام أن يستثمر لصالح المسلمين بالقرض وتعطى الفائدة للدولة لا للأشخاص ، ويرى حميد الله أن منع الربا هو نوع من التأميم لرهوس الاموال . وتحريم الربا مثل تحريم اليسر وجميع أنواع البيع والشراء المحرمة مثل بيع الشعر على الشجر أو الرضيع في بطن الأم .

ويتناول المؤلف نفس المشكلة في التفكير الاسلامى المعاصر ويؤيد أبا الأعلى المودودى في تأييده للملكية الخاصة ضد الفكر الاسلامى المجدد ناهر أحمد شيبخ في ابرازه منع الاسلام للملكية الفردية للأرض ، وكان للمؤلف مصلحة خاصة في تفسير الاسلام تفسيراً رأسمالياً ليستعاض عنه بعد ذلك بالأيديولوجية الماركسية . ويؤرخ المؤلف للشيوعية ابتداء من كواد الأول (٤٤٨ - ٥٢١ م) وعند خسروا أنو شروان (٥٢١ - ٥٧٩ م) في فارس وان كانت هناك بعض بوادر الاشتراكية في الاسلام ، فهى ترجع الى مزدك أو الى الاتجاهات الشيوعية الفارسية السابقة على الاسلام ! كما يجعل المؤلف شخصية أبا ذر الغفارى خرافية لم توجد بالفعل ! ولذا كان القرامطة قد فرضوا ضرائب على الأغنياء وارادوا اقامة دولة لمصلحة الجميع فان الاسماعيليه ظلت تنادى بالملكى الفردية ! وينتهى المؤلف من هذا الفصل الى أن تعاليم الاسلام ليس فيها ما يعارض النظام الرأسمالى وهى نتيجة مرفوضة علمياً .

وفي الفصل الثالث (ص ٤٥ - ٨٩) يتحدث المؤلف عن النظم الاقتصادية في العالم الاسلامى في العصر الوسيط ويتساءل : هل عرف الاسلام وسيلة الانتاج الرأسمالى أو الفطاع الرأسمالى بعد وجود التكوين الاجتماعى الاقتصادى الرأسمالى ؟ لقد كانت التجارة هى الفطاع الرأسمالى ، وكان المجتمع المكى في نشأة الاسلام مجتمعا تجارياً ، وكان أغنياء قريش يستثمرون أموالهم في التجارة ويعطون القروض بالفائدة بطريقة عقلية مدروسة ، وكانوا



يقصدون بالبيع والشراء الى زيادة الاموال فحسب (ص ٤٥) وقد استفاد من ذلك من يقومون بنقل التوابل من جنوب شبه الجزيرة الى شمالها . ولكن كيف انتقل رأس المال التجارى الى الانتاج ؟ بعد عصر الفسوح ازدهرت التجارة وانتشر القرض بالفائدة في عصر بنى أمية . وبعد قيام الدولة العباسية انتظمت التجارة وخضعت لنظام دقيق للحاسبة ، وكانت هناك تجارة الرقيق والحبوب والحيوانات والاقمشة ، وعرف العرب قوانين العرض والطلب وكانوا يمارسون تجارتهم تطبيقا لها كما يصرح ابن خلدون بذلك . ولم يكن العرب أمناء وكانوا يمارسون الخداع والمغالاة . وبعد ذلك انقسم التجار الى ثلاث فئات : ١ - الخزان أو تاجر الجملة بلغتنا الحالية الذى يشتري بسعر منخفض ويبيع بسعر مرتفع . ٢ - « الركاظ » وهو البائع الذى يرحل من مكان الى آخر وله موكلون فى كل مكان يبيع لهم ٣٠ - « المجهز » الذى يطلب من الوكيل البضاعة . وكانت الفائدة تحسب على أساس نقدى ، وكان الفنى يقاس بمقدار ما يكده التاجر من ذهب أو فضة أو احجار كريمة . وفى بعض الأحيان استثمر الاغنياء اموالهم فى الارض معلنا بداية قطاع رأسمالى آخر . ويرجع جزء كبير من نشاط الأسواق الى التبادل التجارى للسلع التى من نفس القيمة ، خاصة وقد منسح الاسلام - هكذا يظن المؤلف - أى تدخل فى نشاط السوق الحر بالاحتكار أو بالتأثير على قوانين العرض والطلب .

وبالاضافة الى رأس المال التجارى كان هناك رأس المال التقنى (ص ٥٢ - ٦٥) القائم على القرض بالفائدة ، وكان معروفا فى المجتمع الكفى . وبعد منع الاسلام للربا ظل العرب يمارسونه بالحيل المعروفة فى كتب الفقه . ولكن ظل العرب ضعفاء فى التجارة وكان ينقصهم « التكنولوجيا التجارية » من بنوك وعملاء وتصريف ... الخ . وكانت تجارتهم

ثابتة ، بمعنى أن البائع لا يتحرك بل يقف أمام سلعته يأتي إليه المشترون .

وبالإضافة الى رأس المال التجارى ورأس المال النقدى كان هناك رأس المال الانتاجى الذى يعتمد على الانتاج التجارى المحدود ، وهو انتاج الحرفيين لانتاجهم المنتجة للسلع ، أى أنه انتاج استهلاكى محض . فالعامل يعمل آلات الصناع وله أجره على ما ينتج دون أن يكون له نصيب فى الانتاج او فى الآلات . وفى بعض الأحيان يشترك بعض المنتجين معاً فى نظام تعاونى على أساس من العقْد بين المنتجين . وكانت هناك بعض الصناعات المنزلية المنتشرة المسماة **بطريقة الإنتاج الآسيوى Le mode de production asiatique** هي الصورة البدائية للجماعات الأولى التى لم تتطور بعد فى وسائل الانتاج ، والتى تتميز بالملكية الجماعية والاكتفاء الذاتى فى الزراعة ومتطلباتها قبل أن يبدأ أحد الأفراد أو الدولة فى الاستيلاء على فائض الانتاج .

ينتهى المؤلف اذن الى هذه النتيجة وهي ان الاسلام لم يؤثر فى النشاط الاقتصادى للمسلمين فى العصر الوسيط خاصة فى النشاط التجارى ، وهو ما يتميز به المسلمون ، حتى أن دعاء الاسلام الأول كانوا تجارا وكانت التجارة أهم نشاط يميز البلاد المفتوحة . فقد مارس المسلمون الربا الصريح أو المتنع وهو ما يعتمد عليه رأس المال النقدى ، وقد تعامل المسلمون بهذا النظام مع التجار اليهود فى موانئ البحر الأبيض خاصة فى البندقية ومع جميع الجمهوريات الإيطالية الحرة فى القرن الثالث عشر الميلادى . والحقيقة أن عدم تأثير الاسلام فى الحياة الاقتصادية للمسلمين سواء فى العصر الوسيط أو فى العصر الحديث ، وممارستهم للقرض بالفائدة والحمايل على الربا لا يدل على أن الاسلام ليس نظاما اقتصاديا كافيا لتوجيه الحياة الاقتصادية ، بل يدل على أن الواقع الاقتصادى يفرض

نفسه لانه أقوى من أى تنظيم لا يلائمه .

وفى الفصل الرابع (ص ٩١ -

١٢٨) يحاول المؤلف أن يتلمس الأسباب التى من أجلها لم تؤثر الأيدولوجية الاسلامية فى النظم الاقتصادية عند المسلمين . ويحاول أن يطبق الأسباب التى اقترحها ماكس فيبر على العالم الاسلامى . يرى المؤلف أن هناك تفاوتات بين تطوّر الأيدولوجية الاسلامية وتطوّر التنظيم الاقتصادى . فبينما أخذ التنظيم الاقتصادى النمط الغربى نموذجا له ، لم تتطور الأيدولوجية الاسلامية بالقدر الكافى . قد يرجع هذا التفاوت الى اهمال المسلمين وقدرتهم فى مقابل نشاط الأوربيين واخذهم زمام المبادرة . والحقيقة أن المسلمين لم يأخذوا وحدهم النمط الأوربى نموذجا لهم بل أخذته شعوب أخرى كثيرة ، وليس الاسلام مسؤولا عن اهمال المسلمين أو قدرتهم . أن نظرية فيبر عن قدرة الأوربيين على التنظير تشابه النظريات العنصرية ، وكان بعدهم عن السحر ورفضهم للأيدولوجيات المحافظة اثرا من آثار عصر النهضة وعصر التنوير ونشأة العلم وهي حركات تمر بها كل الشعوب . فاذا كان فيبر قد جعل الأخلاق البروتستانتية مسؤولة عن قيام النظام الرأسمالية الغربى فقد حاول رودنسون تطبيق هذه النظرية وقدم فى هذا الفصل دراسة عن الأيدولوجية القرآنية وعن الأيدولوجية الاسلامية .

تتميز الأيدولوجية القرآنية بالتمقل والتنظير وطلب البرهان ، بل يستطيع العقل اثبات وجود الله وصفاته . ولقد ذكر القرآن فعل « عقل » أكثر من خمسين مرة وذكر « افلا يعقلون » أكثر من ثلاث عشرة مرة . تنطبق على القرآن اذن نظرية ماكس فيبر فى ضرورة العقلانية لنشأة النظام الرأسمالى . والحقيقة أن دعوة القرآن للتمقل هي دعوة لحرية الانسان فى الفهم ورفض الوقوع فى الأوهام والأسرار وفى كل ما يعارض

العقل الصريح دون ان يكون فيه دعوة للعقلانية وللحرية ، وهي دعامة النظام الرأسمالى كما يتصوره فيبر . ويرى المؤلف أن هذه الدعوة العقلية مرتبطة بالبيئة العربية نفسها وعلاقة العرب بالأرض وبالتجارة ورفضهم للأساطير والطقوس الدينية . صحيح أن العرب كانوا يؤمنون بتعدد الآلهة ولكنها آلهة أقل من مستوى البشر ، لذلك جاء التوحيد الاسلامى عقليا واضحا وجاء الاسلام قائما على العقل والتجربة معا .

ويرى ماكس فيبر أيضا أن الايمان بالقضاء والقدر يمنع من نشأة الرأسمالية وقد أتهم المسلمون بالقضاء والقدر . والحقيقة أن الاسلام أنكر هذه العقيدة عند العرب قبل الاسلام ومنع الرسول من الخوض فيها لتركيز الجهد على العمل والصوفية هم المسئولون عن أشباه هذه الدعوة من زهد وتوكل ورضى (ص ١٠٦ - ١٠٩) . ويرى فيبر أيضا أن السحر هو العدو الثانى للرأسمالية ، والقرآن فى رأى المؤلف يعترف بالسحر (ص ١٠٩ - ١١٢) فقد أكلت عصى موسى ثمابين السحرة . ولكن الحقيقة أن دعوة الاسلام الى العقل والى الفهم تمنع من الالتجاء الى جميع ألوان السحر من كهانة وعرافة ونفت فى العقد .. الخ ..

أما الأيدولوجية الاسلامية فى التاريخ فانها تؤيد أيضا الدعوة للتنظير وهذا ما ظهر فى تدوين الحديث وقدرة المسلمين على وضع مناهج النقل التاريخى وأصول علم النقد التاريخى التى وضعت فى أواخر القرن التاسع عشر عند الأوربيين عند سينيوبوس ولانجوا / Seignobos / Langlois . فى كتابهما المشهور « مقدمة فى العلوم Into. aux sciences historiques » (مع ان رودنسون يدعو الى عدم التصديق بالحديث الا فى حالات نادرة !) يؤكد علم الحديث اذن الطابع العقلى لتفكير المسلمين كما أن السحر

الحصول على نموذج أوربي أمرىكى
قبل الغزو الاستعمارى .

ويجب المؤلف على السؤال
الثانى - اثر الاسلام فى النظم
الاقتصادية الحالية - بأن الاسلام
لم يوجه أى اعتراض على وسيلة
الانتاج الرأسمالى . فهناك صناعة

المشروبات الروحية التى تصد من
الصناعات الرئيسية فى الجزائر ،
واستعمال النساء والأطفال فى المصانع
وكذلك صناعة البن والدخان . وقد
يكون تحريم القرض بالفائدة مما يمنع
تجميع رؤوس الأموال ، ولكن هذا
الدور كان ثانويا للغاية نظرا لكثرة

التحليل على هذا التحريم . ورفض
المسلمون الاستثمار فى الصناعات
وكانوا يستثمرون دائما فى الأرض
بالتأجير وبالقرض بالفائدة . وينتهى
المؤلف الى أن الاسلام لم يؤثر فى
النظم الاقتصادية الا من ادعاء الحماية

الدينية او النفاق البورجوازى .
ويرى المؤلف ان معارضة الاسلام
للرأسمالية أسطورة لأن الاسلام
لا يتعارض مع أية صورة من صور
الانتاج الرأسمالى (ص ١٦٦) بل
ان الاتجاه التعاونى نشأ من بعض
الأفكار العلمانية المحضة (ص ١٦٧) .

والحقيقة أن هذا تصف كبر :
فصناعة المشروبات الروحية أنشأها
الفرنسيون فى عصر الاحتلال الفرنسى
يرجع الى التخلف الصناعى الذى
لا يحتاج الى الصناع المهرة ، كما
يرجع الى انخفاض أجور هذه الفئة
من الصناع ، وصناعة البن والدخان
ليس فيها ما يضاد الشرع . والنظام
الاقتصادى فى الاسلام لا يرجع الى
هذه النظرة الضيقة من حلال او حرام
بل الى التنظيم الاقتصادى الإسلامى
ككل . وبسبب هذه النظرة الضيقة
يعتبر المؤلف أن المملكة العسبرية

(٢) هل ساعد الاسلام على
انتشار الرأسمالية أم كان عائقا
لها والى أى حد ؟

(٣) هل للرأسمالية المعاصرة نوعية
خاصة وهل الاسلام سبب هذه
النوعية ؟

ويجب المؤلف على السؤال الاول
- نشأة القطاع الرأسمالى من داخل
العالم الإسلامى أو من خارجه -

بعد دراسة التاريخ الاقتصادى المعاصر
للبلاد الإسلامية مثل مصر وتركيا
وايران وسوريا ولبنان والعراق ،
ينتهى الى أن الرأسمالية قد نشأت

من الخارج بعد تبنى النمط الأوربى
للانتاج . وهذا واضح فى مصر فى عصر
محمد على وبناء رأسمالية الدولة
والاحتكار الزراعى والصناعى
والتجارى ، وبدأ الرأسمال الأجنبى
فى الغزو وعدم استطاعة الرأسمالية

الخاصة بالوقوف أمام المنافسات
الأجنبية . ثم بدأ القطاع الرأسمالى
الوطنى بعد ذلك بتأسيس طلعت حرب
لبنك مصر لتمويل المشروعات الوطنية،
ولم تكن الصناعات قد بدأت بعد

الا الحرفية . خلاصة القول أن
النموذج الاقتصادى للعالم الإسلامى
المعاصر كان الشروع الرأسمالى الخاص
ثم أخذ هذا النموذج فى التطور
تبعاً لأبنية الاقتصاد الغربى .

وكانت الدولة تقوم بتسهيل
الاستثمارات وكانت الرأسمالية
الصناعية تقليدا مباشرا لنظم الغرب،
اما الرأسمالية الزراعية فقد نشأت
من داخل المجتمع الإسلامى نفسه
خاصة فى مصر . وكانت رأسمالية

البنوك أجنبية تقوم أساسا على
النشاط الزراعى أى أن رأس المال
الحقيقى كان هو الأرض . ولا يمكن
اعتبار الصناعات التحويلية ضمن
القطاع الرأسمالى لأنها كانت متناثرة
محدودة . وقد نشأ القطاع الرأسمالى
بعد ذلك بعد التوسع فى المدن ،
وزيادة الدخل العسبارى ، ونمو
الملكية العقارية الخاصة (ص ١٤٦)
ولم يكن فى استطاعة البلاد الإسلامية

وانتشاره فى العصر الوسيط لم يمنع
المسلمين من التقدم فى العلوم ، كما
لم تمنع القسرية (التى سميها
ليبنتز Fatum Mohmetannim)

من سعى المسلمين . فالاسلام يدعو
للعمل ، والجهاد أوضح مثل على
ذلك . واذا كان العصر الوسيط لم
يعرف مفهوم التقدم progrès

ولم يعرف الا مفهوم « العلو »
Superiorité فذلك يرجع الى تصوره
لقدرته الله المطلقة وعدم ظهور الوعى
الطبقي . وينتهى المؤلف الى أن

الاسلام لم يكن عائقا للرأسمالية
- كما يدعى فيبر - وهذا واضح
عند سكان مزاب فى جنوب الجزائر
وهم ينسبون الى احدى فرق الإباضية
يقدمون العمل ومعظمهم من التجار
وبقرضون بالفائدة ويستعملون كثيرا من
الحيل لتفادى الربا . ليس هناك
اذن ما يمنع من تطور العالم الإسلامى
ودخوله فى طريق الرأسمالية الحديثة
(ص ١٢٩) .

والواقع أن كلا النظرتين خاطئة .
لم يكن الاسلام تقسديته وإيمانه
بالسحر حائلا دون ظهور الرأسمالية
كما يظن ماكس فيبر ، فالاسلام
ليس قسديا ، ولا يؤمن بالسحر ،
والرأسمالية موجودة فى العالم
الإسلامى فى تطوره الطبيعى من
الرأسمالية التجارية ، الى الرأسمالية
التعدية ، الى الرأسمالية الزراعية،
الى الرأسمالية الصناعية . وغير
صحيح أيضا أن الاسلام لم يمنع
من ظهور الرأسمالية فى أشكالها الأولى
كما يظن رودسون : فالاسلام لا يعرف
الرأسمالية كنظرية كما ان القطاع
الرأسمالى عند المسلمين يرجع الى
تطور طبيعى من الاقطاع .

وفى الفصل الخامس / ص ١٢١ -
(١٩٣) يحاول المؤلف أن يدرس
الرأسمالية المعاصرة فى العالم الإسلامى
ايجب على الأسئلة الثلاثة الآتية :

(١) هل نشأ القطاع الرأسمالى
من داخل العالم الإسلامى أو من
خارجه ؟

السعودية هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تمنع الربا وبذلك تكون متشعبة مع الإسلام ! ولكن الأموال التي يضيئها حكام هذه الدولة في البنوك الأجنبية بالفوائد المركبة وكسبهم المال بلا جهد الا تمد ربا؟ (ص ١٦٥ - ١٦٦) . ويجوار هذا المصدر الخارجي exogène للرأسمالية في العالم الإسلامي هناك أيضا المصدر الداخلي endogène فقد كان النظام الرأسمالي هو السائد في البلاد المفتوحة ، لانه يتفق مع الفرد الطبيعي الذي لا يعتمد على أي تنظيم جماعي بل يعتمد على الجهود الفردية وحده . ولكن الإسلام لا يعتبر مسئولاً عن نشأة النظام الرأسمالي من الخارج أو من الداخل، إذ ترجع هذه النشأة الى عوامل اجتماعية وتاريخية محضة .

ويجب المؤلف عن السؤال الثالث - نوعية الرأسمالية المعاصرة وهل الإسلام سبب هذه النوعية - بأن الرأسمالية في العالم الإسلامي تتميز بانها قليلة النشاط ، وساعد على ذلك عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ، وهجرة بعض العناصر النشطة الى دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كذلك يتميز اقتصاد المنطقة بالرغبة في الكسب المباشر السريع دون مجهود كبير ، أو على الأقل بمجهود فردى وبعقلية الوسيط دون الاعتماد على الرأسمالية المباشرة، مع نقص في الخبرة وميل أصحاب الأعمال الى الحياة المترفة : يخشون المفامرة وينقصهم التنظير والتخطيط ، يتجهون نحو الشيء ونحو الكم . وترتك ميظ الشعوب التي لا تدين

بالإسلام في نفس هذه الخصائص ان كانت على نفس المستوى من التطور . وكانت علاقة أصحاب الأعمال بالعمال تقسوم على الاستغلال دون مشاركتهم في الأرباح ولم تتدخل السلطات الإسلامية في ذلك ، واعتمد أصحاب الأعمال على تشغيل الأطفال دون تحديد لساعات العمل (ص ١٧ - ١٧٨) . لم يؤثر الإسلام اذن في سير القطاع الرأسمالي في العالم الإسلامي، بل استغل الدين من البورجوازية في اعطاء القطاع الرأسمالي صفة الشرعية (ص ١٨١) .

ويرفض المؤلف جميع المحاولات التي قام بها بعض المفكرين المعاصرين لبيان الجوانب الاشتراكية في الإسلام مثل تحديد الملكية ، والدعوة الى التضامن الاجتماعي (ص ١٨٢ - ١٩٠) فالملكية حسب التعريف المشهور هو حق الاستغلال والانتفاع والتصرف في الشيء طبقاً للقانون ، وكل من اساء استعمال هذه الحقوق الثلاثة نوعت منه الملكية ، وكان بيت المال هو رأس مال الدولة ولها الحق في استثماره للمصلحة العامة ، فالملكية في الإسلام مرتبطة بالاستثمار ، ويمنع الإسلام تكديس الأموال وتخزينها (ص ١٨٣) . ومع ذلك يرى المؤلف أن ذلك كله ام يمنع من تنمية القطاع الرأسمالي في البلاد الإسلامية ، وأن كل هذه المحاولات هي تغطية الاشتراكية بشعارات اسلامية اما للحد منها أو لدعما ، إذ يستطيع الرجعيون والتقدميون على السواء استعمال شعارات الدين . كما يرفض المؤلف محاولة مصطفى السباعي في كتابه « الاشتراكية في الإسلام » ويرى أن

مبادئ التضامن الاجتماعي التي يعتمد عليها الفكر المصلح لا تكفي لتكوين ايدولوجية فعالة ، ويجعل هذا الاتجاه مجرد نظرية لا أساس لها في واقع السلمين . ويرى أن الإسلام دعوة للاقتصاد الحر وأن اشتراكية الإسلام كغيرها في سائر الأديان انسانية محضة . خلاصة القول ان من يربط الإسلام بالرأسمالية بورجوازية يبني مصلحته الخاصة ويفظيها بشعارات الدين ، ومن يربطه بالاشتراكية خطيب متحمس ما زال في مرحلة الإصلاح الديني . ويرى المؤلف أن الاشتراكية لم تتحقق بالفعل الا في ثورة أكتوبر في روسيا . واذا كانت حصيلة الثورة الفرنسية اقامة دولة ديموقراطية فحصيلة الثورة الروسية اقامة دولة دون طبقات متميزة . وينتهي المؤلف بقوله : « لا يوجد طريق اسلامي للاشتراكية . قد يكون هناك في المستقبل طريق مراكشي أو جزائري أو مصري أو عربي أو تركي أو إيراني نحو الاشتراكية ، ولكن من المستبعد ان تتبع هذه الخصائص من الدين الإسلامي » (ص ١٩٣) . يبنى المؤلف أية صلة بين الإسلام كدين والاشتراكية كنظام .

رابعا : الايدولوجية والدين :

الدين ايدولوجية بطبيعته ، ولا يستطيع أن يدرك ذلك الا من تحرر من تصور الدين القديم كمجموعة من العقائد المعلقة أو العواطف الصوفية التي تشوبها الأساطير والمعتقدات الشعبية . وقد استطاع رودنسون أن يتحرر من هذا التصور القديم واستطاع ان يفهم الدين كايديولوجية ، وساعده على ذلك

اعتناقه للماركسية ، كما ساعده اتباع المنهج النظري لا النهج التاريخي (ص ٨) ولذلك رفض رودنسون استعمال منهج المستشرقين الذين يؤرخون « للانسان المسلم » واتبع منهجا نظريا اجتماعيا يدرس فيه المجتمع الاسلامي .

ويخصص المؤلف الفصل السادس والاخير (ص ١٩٥ - ٢٤٣) بعنوان « ختام ووجهات نظر » لهذا الموضوع ويبدأ برفض الايديولوجية السياسية لتكوين نظام اقتصادي اشتراكي ، لانها سرعان ما تتحول الى الصور الاولى للنظام الرأسمالي ، اذ انها تنشأ أولا بدافع وطني ، وتكون البورجوازية هي اول من يستفيد بمرحلة ما بعد الاستقلال ، وهذا واضح في كثير من البلاد النامية في آسيا وأفريقيا (ص ٢٢٧ - ٢٢٨) ، ولا يكفي التخطيط غير الملزم لتوجيه الاقتصاد توجيهها اشتراكيا (يستشهد المؤلف بالايديولوجية الكمالية في تركيا وبتجاه الثورة العراقية سنة ١٩٥٨) . ان الايديولوجية السياسية لا تكفي ان لم تصبح في نفس الوقت ايديولوجية اقتصادية ، ومن ثم تفرض الايديولوجية الاشتراكية نفسها ، ويساعد على ذلك قوة الشعوب المتحررة حديثا وانتشار الايديولوجية الماركسية بين مثقفيها ورغبتها في القضاء على اصحاب الامتيازات وقت الاحتلال وفيما بعده .

ثم يصنف المؤلف الايديولوجيات الى ثلاثة انواع : ايديولوجية وطنية تقوم اساسا على الوطن كقيمة ، وايديولوجية دينية تقوم على تعظيم الله ، وايديولوجية انسانية

او ايديولوجية شاملة تجمل من الانسان القيمة الاولى (ص ٢٣٠ - ٢٣٢) . ولكن ينقص هـذـه الايديولوجيات الثلاث الاساس الاقتصادي ، وقبول هذا الاساس معناه الاعتراف بالصراع الطبقي وهو مقياس صدق ايديولوجية عن اخرى . ولا شك ان الايديولوجية الشاملة هي اقربها الى تأكيد هذا الصراع ، لان الايديولوجية الوطنية او الدينية تتحول في كثير من الاحيان على ايدي الوصليين واصحاب الامتيازات باسم الوطن مرة ، وباسم الدين مرة اخرى ، الى رجعية او فاشية . **والايديولوجية الاشتراكية وحدها ،** التي تقوم على الصراع بين الطبقات ، هي القادرة على الالتزام بقيمتها .

ولكن ما هو دور الدين في الايديولوجية ؟ لقد لعب الدين في العصور الوسطى نفس الدور الذي تلعبه الايديولوجية في العصور الحديثة (ص ٢١٦ - ٢٢٢) . صراحة ام كفاءة لعوامل اقتصادية . وقد استطاع المؤلف ان يكشف عن استغلال الدين كوسيلة للحد من التيار الثوري ، وللإبقاء على المكاسب الطبقة للمفسرين ، كما استطاع ان يحلل ظاهرة سوء النية في التفسير ، وكيف يتم التفسير بدوافع اقتصادية بحتة تحت غطاء من المحافظة على العقائد والقيم الاخلاقية ، أي أنه استطاع ان يبين الصلة بين التدين والنفاق ، وهي الصلة التي تحدد التكوين النفسي للبورجوازية التي تدعى الايمان والتمسك بالدين . ولا يتحرج المؤلف من ذكر الوقائع المشهورة كالحروب الصليبية في تغطية الدوافع الاقتصادية

تحت ستار الدين (الكسب التجاري لجمهورية البندقية من نقل المحاربين ، رغبة الامراء في احتلال اراض جديدة . الخ) (ص ٢١٦ - ٢١٧) ، ويندد بتفسير بعض التدينين تفسيراً يراعى التفاوت في الرزق ويبقى على التركيب الطبقي باسم الدين . يدعو المؤلف اذن الى التفسير « اليساري » للدين فهو اقرب الى طبيعته كعامل محرك في ثورات الشعوب وفي تعبئة الجماهير . صحيح ان الاسلام لم يحاول حتى الآن تعبئة الجماهير لاغراض اقتصادية (ص ٢٢٢) ولكن اراد اولا بناء الشعوب بطريقة يستطيع الفرد بها ان يضع النظام الاقتصادي وما زال الاسلام يستعمل للحد من التيار الثوري وللمحافظة على المكاسب الطبقة (ص ٢٢٤) ولقد التجأ من طبقت عليهم بعض قوانين اصلاح الزراعي في سوريا الى علماء الدين يطلبون منهم العون ضد الاتجاهات الاشتراكية ! ان الايديولوجية الرأسمالية لا تحتاج الى تعبئة الشعوب فهي تلقائية يعمل بها كل فرد اما الايديولوجية الاشتراكية فلا بد لها اولا من تعبئة الجماهير وتوعيتهم وانشاء الكوادر وتنظيمها .

ولكن تستطيع الايديولوجية الاسلامية ان تقوم بمهمتها عليها ان تدخل في الصراع الطبقي ، وان تحرك المسلمين بدافع من هذا الصراع (ص ٢٢ - ٢٤٣) . يجب اذن ان يعاد تفسير الاسلام في الصراع الطبقي ، بعد تعبئة جماهير الفقراء والمعدمين واصحاب الحق ، وان تصاغ اخلاق النضال كما هو الحال عند المسلمين

اليساريين في السنوات الأخيرة ، ودخول بعض رجال الدين في الثورات المسلحة في أمريكا اللاتينية ، بذلك يقضى المسلمون على كل التفسيرات الرجعية للإسلام التي تجعل منه حدا عائنا للتحويل نحو الاشتراكية باسم الدين مرة ، وباسم التقاليد مرة أخرى ، وباسم الوطن والأرض مرة ثالثة ان مصير العالم الاسلامي مرتبط بالصراع الطبقي الذي لا بد وان يأخذ مكانه في المستقبل (ص ٢٤٢) ، وبذلك تثبت الايديولوجية الماركسية انها اقدر الايديولوجيات على تعبئة الشعوب وتحريكها . لا يكفى الاسلام اذن في نظر المؤلف ، كايديولوجية في العصر الحاضر الا اذا دخل في صراع الطبقات (ص ٢٤٥) . صحيح ان العالم الاسلامي له نوعيته ، ولكنه لا يند من القوانين العامة للتاريخ الانساني وقد يحل الصراع بين الجماعات السياسية محل الصراع ، الطبقي (كما حدث غداة استقلال الجزائر) ولكن يبرز الصراع من جديد لانه ضروري في مرحلة التحويل من نظام اقتصادي الى نظام آخر . ولا يكفى ان تقوم الدولة بهذا التحويل لان الطبقة الحاكمة تجرى هذا التحويل في صالحها لما تتمتع به من امتيازات وسلطة اخذ القرارات واعطاء الأولويات في التخطيط (ص ٢٣٦) ، ويستمر هذا فترة طويلة مع استمرار الوعود برفع مستوى الشعب . فاذا ارتفع المستوى الى حد قليل ظن الناس ان ما تتمتع به الطبقة الحاكمة جراء لها على ما قامت به ولا يمكن للطبقات الحاكمة ان تتخلى عن امتيازاتها اذا ما طلبت منهما الطبقات الكادحة ذلك . ومن ثم ينشأ الصراع ، ولا يمكن

للمساومات وللخطب ولوسائل التهذئة والتسكين ان تخفف من حدة الصراع الموجود بالفعل . ولقد لعب الاسلام في الماضي دوره في الصراع بين الطبقات عندما انتصر ضعاف المسلمين له ضد تجار مكة واشرافهم . وان جرائم الاقطاع في الريف المصري في العصر الحديث لأصدق دليل على ذلك .

ولكن مهما كان الدين قادرا على تحريك الشعوب ، خاصة بالنسبة للإسلام وأوضاع المسلمين الحالية من تعرض لأخطار الاستعمار والراسمالية والصهيونية العالمية ، فلا بد وأن يتحول الى ايديولوجية كاملة وهي وحدها القادرة على اعطاء الأسس النظرية للثورة . وذلك لا يتم الا اذا تحول الى ايديولوجية اقتصادية . ويرى المؤلف ان الايديولوجية الاسلامية لا تستطيع ان تقوم بدورها في ملء الفراغ الذي تركه الايديولوجية الاقتصادية التي هي وليدة العصر الحديث (ص ٢٣٢) ، اذا لم ينشأ الدين أن يفسر النظم الاقتصادية السائدة تغييرا جذريا بل تابع النظم القائمة ونشطها (تنشيط التجارة بعد عصر الفتح) . ولكن هذا الحكم هو اسقاط للايديولوجيات المعاصرة على التاريخ القديم الذي كانت مشاكله من نوع آخر . فاذا كانت مشكلة العصر هي العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس ، فان مشكلة العصور القديمة كانت تحرير الانسان الداخلي وهذا ما قامت به الاديان . ويعترف المؤلف بأنه يمكن وضع ايديولوجية اقتصادية ثالثة (غير الراسمالية والاشتراكية) وهذا ما ينكره الاقتصاديون الغربيون

الدين لا يرون بديلا للرأسمالية الا الاشتراكية (ويقصدون بها الشيوعية لتخويف البلاد النامية) . ولا يعتمد هذا الطريق الثالث في رأى المؤلف على الدين بالمعنى التقليدي ، فليس هناك اقتصاد مسيحي أو اسلامي أو يهودي أو بروتستانتي ، فرنسي أو الماني أو عربي أو تركي ، بل هناك نظم اقتصادية علمية تتطور حسب الاوطان والظروف لكل بيئة . ولو أن المؤلف درس بعض المحاولات الاقتصادية المتأخرة في التراث الاسلامي مثل « السياسة الشرعية » لابن تيمية او « الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية » لابن القيم او « الحسبة في الاسلام وظيفه الحكومة الاسلامية » لابن تيمية لاستطاع أن يحلل الايديولوجية الاسلامية في جانبها الاقتصادي السياسي ولوجد فيها مقومات الثورة الاقتصادية والتغيير السياسي (الولايات) والاقتصادي (الأموال) والقانوني . (الحدود) . ان عقائد الاسلام لا تغير (هذا ما يعيبه المؤلف (ص ١٩٨) بل يتغير تفسيرها حسب تطور الواقع نفسه وثورية المفسر . فاذا تطور الواقع أكثر من مسايرة التفسير له ظن الباحث أن عقائد الدين لم تتغير ، واذا تطور التفسير أسرع من مسايرة الواقع له (كما هو الحال في تفسير أبي ذر الغفاري في عصر بني أمية) بدا الاسلام أكثر تقدما من الواقع نفسه . وتلك مهمة الفكر المسلم في العصر الحديث في إعادة التنظير وهو يعيب الجماهير في ثورتها وفي صراعها مع آلهة العصر .

حسين حنفي